

104

من وزير الاقتصاد و المالية
إلى

الموضوع : طلب توضيحات حول النظام الجبائي لمنشأة دائمة بتونس
المرجع : مكتبكم بتاريخ 26 ديسمبر 2014

لقد طلبتم بمكتبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه مدكم بالنظام الجبائي في مادة
الضريبة على الشركات و الخصم من المورد و الأداء على القيمة المضافة بالنسبة
للعمليات التالية :

- 1- الخدمات السابقة للمشاركة في المناقصات و قبل إحداث المنشأة الدائمة
و يتعلق الأمر بمقابل الخدمات التي أسدتها مؤسسات مقيمة و مؤسسات غير
مقيمة لفائدة الشركة الأم في إطار المشاركة في المناقصات و التي تعيد
فوترة مقابلها إلى المنشأة الدائمة التي تم إحداثها بعد الفوز بالصفقة.
- 2- الحساب الجاري لمقر المنشأة و الحساب الجاري للمجمع الذي تكون الشركة
عضوة به و يتعلق الأمر بالتنزيلات و التسبقات بالحساب الجاري بين
المنشأة الدائمة و كل من المقر و المجمع .

جوابا يشرفني إعلامكم بما يلي:

(1) بالنسبة إلى المبالغ المبذولة قبل إحداث المنشأة الدائمة:

إذا تولت الشركة الأم خلاص مقابل خدمات أنجزها له مقيمون أو غير مقيمين
قبل إحداث المنشأة الدائمة ثم أعاد فوترتها إلى المنشأة الدائمة فلا يستوجب أي خصم من
المورد لا بعنوان الضريبة على الشركات و لا بعنوان الأداء على القيمة المضافة
باعتبار أن الدفع تم من قبل غير مقيم و غير مستقر بتونس.

و في خلاف ذلك فإن كل المبالغ المعاد فوترتها إلى المنشأة الدائمة تخضع للخصم من المورد طبقا لأحكام مجلة الضريبة على الدخل و الضريبة على الشركات إذا أنجزت الخدمات من قبل مؤسسات مستقرة بتونس أو من قبل مؤسسات مقيمة ببلدان لم تبرم اتفاقية لتفادي الازدواج الضريبي مع تونس و حسب أحكام اتفاقيات تفادي الازدواج الضريبي و أحكام القانون العام في الحالات الأخرى.

كما يبقى الخصم من المورد بعنوان الأداء على القيمة المضافة مستوجبا في هذه الحالة بنسبة 100% بالنسبة لمسدي الخدمات غير المستقرين و بصرف النظر عن بلد إقامتهم .

(2) بالنسبة للتنزيلات في الحساب الجاري للمنشأة الدائمة :

تقبل الفوائد الموظفة على التنزيلات التي تتم من قبل المؤسسات من غير الشركة الأم لضبط النتيجة الجبائية للمنشأة الدائمة شريطة ألا يكون مبالغا فيها مقارنة بما هو معمول به بالسوق.

و تخضع هذه الفوائد للخصم من المورد بعنوان الضريبة على الشركات طبقا لأحكام اتفاقيات تفادي الازدواج الضريبي المبرمة بين تونس و بلد إقامة المؤسسة صاحبة المال أو حسب النسبة المنصوص عليها بالقانون العام في غياب اتفاقية. كما يستوجب الخصم من المورد بعنوان الأداء على القيمة المضافة بنسبة 100% محتسب بنسبة 6%.

أما بالنسبة للتنزيلات المنجزة من قبل الشركة الأم فهي لا تستوجب دفع فوائد و بالتالي فهي لا تخضع لأية ضريبة كما لا تخضع للأداء على القيمة المضافة.

و تقبلوا سيدي فائق عبارات التقدير.

والسلام

عن وزير الاقتصاد و المالية

المدير والتفويضات

والشؤون المالية

الإمضاء : حبيبة جراد اللواتي